

بين وهم ولاية الفقيه المطلقة وحقيقة الوطن والسيادة

يترك الناس من دينهم، بل أن يترك الدين من سلطة السياسة الأجنبية، وأن يعود الجميع إلى دولهم الوطنية مواطنين مخلصين، لهم ما لغيرهم من حق، وعليهم ما على غيرهم من واجب، بسلا وصابة عابرة، ولا إمرّة غريبة، ولا ولاء يزاحم ولاء الوطن.

وقد عانت مملكة البحرين، كما عاني العالم العربي، من تيارات مؤدلجة، يسارية حيناً، وبنية مسيسة حيناً، جعلت الشعوب حطياً لنظريات لا تتشعب جانحاً ولا تؤمن خائفاً، وسعت إلى نقل الأوطان من سكينته الدولية إلى فوضى الجماعة، ومن نظام الوطن إلى شريعة السلاح. فجاءت محاولات التخريب والانقلاب، وتهريب السلاح والمتفجرات، وتدريب العناصر الإرهابية، غير أن البحرين وقفت وقفة الراسخ لا المرتجف، وسندت ببناتها ما أرادوا فتحه من أبواب الفتنة، وكان رجالها الوطنيين، ومؤسساتها الأمنية والمدنية، ووعي شعبيها، سوراً لا يُنلم وينياناً لا يُهدم. فقد علم الوطنيون أن الدولة إذا انكسرت ضاعت الحقوق، وإذا سقط الوطن لم يبق للناس إلا الخوف، وأن الأمن ليس قيذاً على الحياة، بل شرط للحياة.

ووجد مشروع الملاهي في مراحل من السياسة الغربية من يهون خطرهم أو يفتح له الطريق، من زمن كارتر إلى زمن أوباما وما شهده عام 2011، قبل أن يتشكل في أوساط أخرى، موقف أصلب في مواجهة تهديد الأمن، وحماية حرية التجارة بين الأمم، وصيانة الممرات، وترسيخ الاستقرار الذي لا يقوم نمو اقتصادي عالمي من دونه، فالأسواق لا تزدهر مع الجماعات المسلحة، والبحار لا تأمن مع الفوضى، والتجارة لا تستقيم إذا صار الإرهاب سياسة، والاضطراب صناعة.

وفي مقابل هذا المسار الذي جعل الوهم دولة، والولاء العابر وطناً، والفتنة سياسية، نهضت مملكة البحرين بنموذج آخر، جعل الدولة مظلة، والوطنية رابطة، والعمران جواباً على الهدم؛ إذ قاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاها البلاد في ظل تحولات إقليمية ودولية دقيقة، في رعاية مشروع الدولة الحديثة، ومن اضطراب الشعارات إلى رسوخ المؤسسات، فكان الميثاق أول العهد، وتحديث الدستور ثاني البناء، وتمكين المؤسسات الدستورية في التشريع والرقابة ثالث الطريق، ثم جاء تحديث الجهاز التنظيمي والإداري، وتنويع الاقتصاد وتنميته، وإطلاق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين، لتكون الدولة دار عمران لا دار خصام، ومجال مشاركة لا مجال مشاكسة، ومظلة لأبنائها جميعاً لا خندقاً لفئة دون فئة.

وهكذا كان المشروع الوطني أكبر من أن يستوعبه من باع فقرا للوهم، وتابع النظام الإيراني بدلا من أن يتبع مصلحة وطنه؛ فبدلاً من أن يكون عامل بناء صار معول هدم، وبدلاً من أن يرى في المنجز الوطني مكسباً للجميع، جعله مادة للتشكيك والتقطيع. فالمولدج لا يهدأ له استقرار، ولا يحيب له اجتماع؛ إن رأى الناس على مصلحة عامة التمس له خصومة، وإن رأى الوطن ينهض بالعمران بحث له عن معول خذلان، لأن عينه لا تبصر الدولة بيتاً جامعاً، بل تراها خصماً لمشروعها العابر للبلدان.

فشئان بين دولة تجعل المواطن غاية سعيها، ومشروع يجعل الإنسان وقود مطامعه؛ وبين وطن يبني المدارس والموانئ والمجالس، ومشروع يبني الخنادق والمتاريس والولايات السرية؛ وبين نهضة تقوم على الحكمة والعمل، وفوضى تقوم على السباح والجدل. إن الدولة شجرة لا تنمو إلا في تربة العقل، والفكرة إذا جاوزت حدها صارت ناراً تأكل الحقل ثم تسأل أصحابها، ويبقى الوطن وحده هو الملاذ، إذا صدقت النيات، ورسخت المؤسسات. واجتمع الناس على أن العمران خير من الخراب، وأن الدولة العادلة أبقى من كل شعار، وأصدق من كل وهم، وأرحم من كل ولاية تباع الناس جنة في الكلام، ثم تورثهم فقراً في الواقع وخوفاً في المصير.



بقلم:

عيسى بن عبدالرحمن الحمادي

إنّ الدول لا تُقام بجلبة الحناجر، ولا تُصان بصليل الشعارات، ولكنها تُبنى إذا رَسَخَ العقل، واستقام العدل، واجتمع الناس على معنى الوطن؛ فالوطن دارٌ سَكينة لا ساحة فتنة، وموضع عمران لا موقد نيران. وما ابتليت أمة بأشد من قوم جعلوا العقيدة مطيةً وسبيلةً للوصول إلى السلطة السياسية، والقداسة جسراً للتغلب، حتى صارت الدولة خادمة للفكرة، لا الفكرة خادمة للإنسان، وصار المواطن وقوداً لمعارك لم يخترها، وفنسا لأوهام لم يجن منها إلا الفاقة والخوف والحرام.

وكانت إيران قبل استيلاء الملاهي قد عرفت شيئاً من معاني النهوض واتساع العمران؛ فامتد فيها البنيان، واتسع التعليم، وانتظمت بعض مرافق الإدارة، وسعت الدولة إلى تحديث اقتصادها ومؤسساتها. فلما غلبت الثورة على الدولة، والولاية على الوطن، تبدل المسير وانحرف المصير.

فصارت عمارة الداخل تابعة لإشعال الخارج، وصار بناء الإنسان دون بناء الأذرع والأنتاب، وغدا الجار خصماً، والحليف السابق عائقاً، والحدود الوطنية حجاباً ينبغي تزيقه باسم الرسالة. وما من دولة تنفق عقلها ومالها في تصدير الاضطراب إلا عادت فقيرة في داخلها، مضطربة في خارجها.

ولم تكن العلة في أصل ولاية فقهية جزئية عرفها بعض الفقهاء في أبواب محدودة محلية لا عابرة للحدود وسيادة الدول، كالقضاء، ورعاية الأوقاف، وشؤون القصر ومن لا ولي لهم، وبعض مصالح الناس؛ فترك ولاية مقيدة، لا سلطاناً فوق الدساتير، ولا حكماً فوق المؤسسات، ولا راية عابرة للأوطان. وإنما كان الخلل حين جاء الخميني فوسّع الحدود حتى صار مطلقاً، وجعل الفقيه فوق الدولة، والسياسة فوق المواطنة، وربط جماعات في دول شتى بمرکز سياسي خارج أوطانها، فاخطلت الدين بالسلطاني، والروحي بالحزبي، والإيمان بالارتهان. وكان ذلك خطأ جسيماً أن أوان تصحيحه، لا بالمساس بعقيدة، ولا بمنع شعبية، بل برذ السياسة إلى الدولة، والدين إلى طهره، والمواطن إلى وطنه.

ومن ذناب البلاد دخلت تجارة الوهم؛ بجعل أقطاب النظام الإيراني أتباعهم مدائن فاضلة من دنان، ووعدهم ببعث الشيخ، ورخاء لا ينقطع، وكرامة لا تمس، ثم لم يبق من المدائن إلا السراب، ولا من الوعد إلا الخيبة. فلا قرية عُمرت، ولا مدرسة أزهرت، ولا معيشة تحسنت، بل بقي الفقير أفقر، والضعيف أضعف، والتابع أشد تبعية. وكان المال في أصله يُجمع للفقراء والمساكين، ويُصد به جيز الكسر وسرّ العوز، فلما استولى المؤدلجون على الدين حولوا القداسة إلى جباية، والعاطفة إلى تجارة.

ولم يكتفوا باتباع الداخل الإيراني، بل مسدوا أيديهم إلى أتباع الخارج، يأخذون باسم الدين ما هو بعيد عن روح الدين، ويستردون الدعوى باسم المظلومية، ويوهمون الناس أن ما يدفع إنما يدفع لبناء مجتمع الفضيلة، فإذا المال لا يبلغ فقيراً، ولا يقيم مدرسة، ولا يعمر قرية، بل يضي إلى جيوب متخمّة في طهران، وإلى شبكات نفوذ وولاء، فيما يربح الناس فقراً، ويربح المتخمون مالا وسلطاناً. ثم صُدّر من ذلك المال ما صُدّر، لا لبناء وطن، بل لهدم أوطان، ولا لإغاثة محتاج، بل لإقامة جماعات مسلحة، حتى صار الإرهاب صناعة تدار، والولاء سوقاً يُشترى ويُباع، وكأن المنتج القومي لذلك النظام ليس علماً ولا صناعة ولا عمراناً، وإنما الإرهاب والكباب؛ هذا يملأ البطون هناك، وذلك يحرق الأوطان.

واليوم أن العقلان أن يعيدوا الأمور إلى نصابها، وأن يُقرّوا بين حق الإنسان المقدس في عبادته وشعبائه، وبين تحويله إلى أداة سياسية تدار من عاصمة أجنبية. فليس في حب الوطن ما يناقض الإيمان، ولا في الانتماء للدولة ما يطعن في التدين؛ بل إن الدولة الوطنية هي المظلة التي تحمي المسجد والمأتم والكنيسة، وتصون الشعبية والمعيشة، وتحفظ الأمن والكرامة، وليس المطلوب أن

تُصان بصليل الشعارات، ولكنها تُبنى إذا رَسَخَ العقل، واستقام العدل، واجتمع الناس على معنى الوطن؛ فالوطن دارٌ سَكينة لا ساحة فتنة، وموضع عمران لا موقد نيران. وما ابتليت أمة بأشد من قوم جعلوا العقيدة مطيةً وسبيلةً للوصول إلى السلطة السياسية، والقداسة جسراً للتغلب، حتى صارت الدولة خادمة للفكرة، لا الفكرة خادمة للإنسان، وصار المواطن وقوداً لمعارك لم يخترها، وفنسا لأوهام لم يجن منها إلا الفاقة والخوف والحرام.

وكانت إيران قبل استيلاء الملاهي قد عرفت شيئاً من معاني النهوض واتساع العمران؛ فامتد فيها البنيان، واتسع التعليم، وانتظمت بعض مرافق الإدارة، وسعت الدولة إلى تحديث اقتصادها ومؤسساتها. فلما غلبت الثورة على الدولة، والولاية على الوطن، تبدل المسير وانحرف المصير.

فصارت عمارة الداخل تابعة لإشعال الخارج، وصار بناء الإنسان دون بناء الأذرع والأنتاب، وغدا الجار خصماً، والحليف السابق عائقاً، والحدود الوطنية حجاباً ينبغي تزيقه باسم الرسالة. وما من دولة تنفق عقلها ومالها في تصدير الاضطراب إلا عادت فقيرة في داخلها، مضطربة في خارجها.

ولم تكن العلة في أصل ولاية فقهية جزئية عرفها بعض الفقهاء في أبواب محدودة محلية لا عابرة للحدود وسيادة الدول، كالقضاء، ورعاية الأوقاف، وشؤون القصر ومن لا ولي لهم، وبعض مصالح الناس؛ فترك ولاية مقيدة، لا سلطاناً فوق الدساتير، ولا حكماً فوق المؤسسات، ولا راية عابرة للأوطان. وإنما كان الخلل حين جاء الخميني فوسّع الحدود حتى صار مطلقاً، وجعل الفقيه فوق الدولة، والسياسة فوق المواطنة، وربط جماعات في دول شتى بمرکز سياسي خارج أوطانها، فاخطلت الدين بالسلطاني، والروحي بالحزبي، والإيمان بالارتهان. وكان ذلك خطأ جسيماً أن أوان تصحيحه، لا بالمساس بعقيدة، ولا بمنع شعبية، بل برذ السياسة إلى الدولة، والدين إلى طهره، والمواطن إلى وطنه.

ومن ذناب البلاد دخلت تجارة الوهم؛ بجعل أقطاب النظام الإيراني أتباعهم مدائن فاضلة من دنان، ووعدهم ببعث الشيخ، ورخاء لا ينقطع، وكرامة لا تمس، ثم لم يبق من المدائن إلا السراب، ولا من الوعد إلا الخيبة. فلا قرية عُمرت، ولا مدرسة أزهرت، ولا معيشة تحسنت، بل بقي الفقير أفقر، والضعيف أضعف، والتابع أشد تبعية. وكان المال في أصله يُجمع للفقراء والمساكين، ويُصد به جيز الكسر وسرّ العوز، فلما استولى المؤدلجون على الدين حولوا القداسة إلى جباية، والعاطفة إلى تجارة.

ولم يكتفوا باتباع الداخل الإيراني، بل مسدوا أيديهم إلى أتباع الخارج، يأخذون باسم الدين ما هو بعيد عن روح الدين، ويستردون الدعوى باسم المظلومية، ويوهمون الناس أن ما يدفع إنما يدفع لبناء مجتمع الفضيلة، فإذا المال لا يبلغ فقيراً، ولا يقيم مدرسة، ولا يعمر قرية، بل يضي إلى جيوب متخمّة في طهران، وإلى شبكات نفوذ وولاء، فيما يربح الناس فقراً، ويربح المتخمون مالا وسلطاناً. ثم صُدّر من ذلك المال ما صُدّر، لا لبناء وطن، بل لهدم أوطان، ولا لإغاثة محتاج، بل لإقامة جماعات مسلحة، حتى صار الإرهاب صناعة تدار، والولاء سوقاً يُشترى ويُباع، وكأن المنتج القومي لذلك النظام ليس علماً ولا صناعة ولا عمراناً، وإنما الإرهاب والكباب؛ هذا يملأ البطون هناك، وذلك يحرق الأوطان.

واليوم أن العقلان أن يعيدوا الأمور إلى نصابها، وأن يُقرّوا بين حق الإنسان المقدس في عبادته وشعبائه، وبين تحويله إلى أداة سياسية تدار من عاصمة أجنبية. فليس في حب الوطن ما يناقض الإيمان، ولا في الانتماء للدولة ما يطعن في التدين؛ بل إن الدولة الوطنية هي المظلة التي تحمي المسجد والمأتم والكنيسة، وتصون الشعبية والمعيشة، وتحفظ الأمن والكرامة، وليس المطلوب أن

«أمانة الشورى» ت دشّن «منصة التعلم الذاتي» المدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد المهارات وتطوير الكفاءات البشرية

المستحدثة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في مجال التدريب والتطوير الوظيفي الذي تضطلع به إدارة الموارد البشرية والمالية، وذلك بحضور عدد من المسؤولين والموظفين، بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال، حيث تؤدي المنصة دورًا محوريًا في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، والاستثمار في الكفاءات الوطنية، من خلال توفير بيئة تدريبية مرنة ومتطورة تواكب متطلبات العصر، تمكن الموظفين من تطوير قدراتهم واكتساب المعارف والخبرات بصورة مستدامة، بما يسهم في رفع جودة الأداء المؤسسي والارتقاء بمستويات الدعم الموجّه للعمل التشريعي.



خلال تنمية قدراتهم المهنية والإدارية والتقنية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وفق أحدث الممارسات والمعايير الحديثة، دعمًا لتطوير بيئة العمل البرلماني. وجرى إطلاق منصة التعلم الذاتي لتكون ضمن الآليات

الشورى، ومتابعة كريمة محمد العباسي الأمين العام للمجلس، وذلك بما يحقق أهداف تطوير كفاءة الكوادر البشرية بالأمانة العامة، وتعزيز الجاهزية لمواكبة متطلبات العمل المؤسسي والتشريعي، من

جمعية العائلة البحرينية: الحروب تعزز التماسك الأسري رغم آثارها النفسية والاقتصادية



د. فيصل الغريير.

تراجعًا في الزيارات والتفاعل الاجتماعي المباشر، مقابل ارتفاع واضح في قيم التكافل والتعاون بين الأسر، حيث تجاوزت نسب الموافقة على تعزيز التكافل (96%)، ما يعكس قوة البنية الاجتماعية في المجتمع البحريني. كما أكدت الدراسة أن وسائل الإعلام والتكنولوجيا تلعب دورًا مزدوجًا، إذ تسهم في رفع مستوى الوعي بمخاطر الحروب بنسبة تقارب (98%)، لكنها في المقابل تزيد من مستويات القلق والتوتر لدى أكثر من (95%) من المشاركين. وفي تصريح لسه، أكد د. فيصل الغريير أن نتائج الدراسة تعكس متانة الأسرة البحرينية وقدرتها على التكيف مع التحديات، مشدداً على أهمية تعزيز البرامج النفسية والاجتماعية الداعمة للأسر في أوقات الأزمات. من جانبه، أوضح د. عبد الناصر الدرزي أن النتائج تعزز أهمية دور الإرشاد الأسري في احتواء الآثار النفسية والاجتماعية للحروب، مشيرًا إلى ضرورة تفعيل برامج التوعية الأسرية وتقديم الاستشارات المتخصصة لدعم استقرار الأسرة البحرينية خلال الأزمات. كما أكد الغريير أن هذه النتائج تمثل أساساً مهمًا لتطوير مبادرات مجتمعية واقعية تستجيب لاحتياجات الأسر، وخاصة في الجوانب النفسية والاقتصادية.

وأكدت الدراسة في ختامها أن الأسرة البحرينية تتمتع بقدرة عالية على التكيف مع الأزمات، وأن تعزيز الوعي والدعم المؤسسي الجوانب النفسية والاجتماعية يمكن أن يحد من الآثار السلبية للحروب وتعزيز الجوانب الإيجابية في التماسك الاجتماعي.

كشفت دراسة ميدانية حديثة حول أثر الحروب على العلاقات الاجتماعية للأسرة في مملكة البحرين، أفادت لجنة البحوث والدراسات الاجتماعية بجمعية العائلة البحرينية، وشملت عينة مكونة من (1200) فرد من الذكور والإناث، عن نتائج لافتة تؤكد أن الحروب تترك تأثيرات نفسية واقتصادية واجتماعية واسعة، لكنها في الوقت ذاته تسهم في تعزيز التماسك الأسري والتكافل المجتمعي. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من الأسر البحرينية تأثرت بالحروب بشكل مباشر أو غير مباشر بلغت (87.91%)، فيما برز التأثير النفسي كأحد أهم النتائج، حيث أكد أكثر من (90%) من المشاركين أن الحروب تؤدي إلى زيادة القلق والتوتر والخوف من المستقبل، مع تأثير واضح بالإفراط في متابعة الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي تصريح لسه، أكدت د. فيصل الغريير أن نتائج الدراسة تعكس متانة الأسرة البحرينية وقدرتها على التكيف مع التحديات، مشدداً على أهمية تعزيز البرامج النفسية والاجتماعية الداعمة للأسر في أوقات الأزمات.

من جانبه، أوضح د. عبد الناصر الدرزي أن النتائج تعزز أهمية دور الإرشاد الأسري في احتواء الآثار النفسية والاجتماعية للحروب، مشيرًا إلى ضرورة تفعيل برامج التوعية الأسرية وتقديم الاستشارات المتخصصة لدعم استقرار الأسرة البحرينية خلال الأزمات. كما أكد الغريير أن هذه النتائج تمثل أساساً مهمًا لتطوير مبادرات مجتمعية واقعية تستجيب لاحتياجات الأسر، وخاصة في الجوانب النفسية والاقتصادية.

وأكدت الدراسة في ختامها أن الأسرة البحرينية تتمتع بقدرة عالية على التكيف مع الأزمات، وأن تعزيز الوعي والدعم المؤسسي الجوانب النفسية والاجتماعية يمكن أن يحد من الآثار السلبية للحروب وتعزيز الجوانب الإيجابية في التماسك الاجتماعي.

سفير البحرين في بروكسل يودع نسخة اتفاقية البلد المضيف مع المحكمة الدائمة للتحكيم لدى أمانة المحكمة



الزاعات بالطرق السلمية، والنهوض بركائز النظام القانوني الدولي. وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تمثل محطة بالغة الأهمية في مسيرة مملكة البحرين الحديثة نحو ترسيخ مكانتها مركزاً إقليمياً للتحكيم الدولي والتعاون القانوني. وتهدف الاتفاقية لتعزيز الثقة لدى المستثمرين الدوليين وأصحاب المصلحة كافة، وذلك من خلال الارتقاء بمستوى اليقين القانوني وتيسير الوصول إلى آليات تحكيم محايدة ومعترف بها دولياً داخل المنطقة.

أودع الدكتور محمد علي بهزاد سفير مملكة البحرين لدى مملكة بلجيكا ورئيس بعثتها لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي نسخة من اتفاقية البلد المضيف المبرمة بين حكومة مملكة البحرين والمحكمة الدائمة للتحكيم، وذلك بمقر أمانة المحكمة في مدينة لاهاي الهولندية. وأكد خلال اللقاء الذي عقده مع الدكتور مارتشيسن تشيبيلاك الأمين العام للمحكمة أن هذه الخطوة تعكس الالتزام الراسخ للمملكة بتعزيز سيادة القانون، ودعم مبادئ تسوية

مطالبات بإعادة برنامج تعقيم الكلاب السائبة للحد من تكاثرها وانتشارها

التعقيم، بسبب الارتفاع الملحوظ في أعداد الكلاب آنذاك، عادت الوزارة تنفيذ البرنامج مودة عامين إضافيين، الأمر الذي ساعد في تقليل الأعداد بصورة واضحة خلال تلك الفترة.

وأشارت إلى أن المؤسسة هو توقف المشروع للمرة الثانية قبل نحو عام، ما أدى إلى عودة التكاثر مجدداً في منطقة عسكر وعدد من المناطق الأخرى، وسط مخاوف من تفاقم المشكلة خلال السنوات المقبلة.

وحذرت من أن استمرار تزايد الأعداد قد يؤدي إلى عودة انتشار الكلاب السائبة في الشوارع والمناطق السكنية بمختلف مناطق مملكة البحرين، بما قد يهدد الجهود والإمكانات التي بذلتها الوزارة خلال السنوات الماضية للحد من الظاهرة، لتتكرر المشكلة بصورة أكبر.



○ فتحة البستيكي.

بعض الأمراض قد تقضي على الجراء خلال أقل من 48 ساعة، في ظل محدودية الإمكانيات المتاحة لإبقائها، فضلاً عن أن هذه الكلاب لا تدرك مخاطر الطرق والشوارع، ما يجعلها عرضة بشكل مستمر لحوادث الدهس والنفوق على الطرقات. وأردفت أنه بعد المطالبات المتواصلة بعدم إيقاف مشروع

بعمليات تعقيم إناث الكلاب السائبة، باعتبارها العنصر الأساسي في التكاثر، مشيرة إلى أن الأنتى قد تحمل ثلاث مرات سنوياً، وتلد ما بين 4 و12 جرواً أو أكثر في كل مرة، ما يؤدي إلى تضاعف الأعداد خلال فترة قصيرة. وقالت إن مجموعة من المتطوعين وعقد من مناطق التواصل منذ ثمانية أعوام تقديم الرعاية اليومية للكلاب السائبة في منطقة عسكر، من خلال توفير الطعام والشرب والعلاج البيطري، ونقل الحالات المرضية إلى العيادات الخاصة، رغم التكاليف المرتفعة التي يتحملها المتطوعون بصورة مستمرة. وأضافت أن الجراء الصغيرة تواجه مشاطر متعددة، أبرزها الأمراض الفيروسية القاتلة وحوادث الدهس، مبيته أن

كتب: محمد القصاص

طالب الناشطة في العناية بالكلاب السائبة فتحية البستيكي وزيرة شؤون البلديات والزراعة بضرورة استئناف برامج تعقيم الكلاب السائبة بصورة مستمرة، محذرة من تزايد أعدادها مجدداً في منطقة عسكر وعدد من مناطق البحرين. بعد توقف المشروع خلال الفترة الماضية. وأكدت البستيكي أن الوزارة نجحت منذ عام 2019 في احتواء مشكلة الكلاب السائبة وتقليل أعدادها بشكل ملحوظ، الأمر الذي ألقى ارتياحاً لدى المهتمين بالعناية بالحيوانات والمتطوعين، إلا أن توقف المشروع أدى إلى عودة التكاثر بوتيرة متسارعة خلال العام الأخير. وأوضحت أن الحل الأكثر فاعلية يتمثل في الاستمرار



بجنية حقيقية تفتح آفاقاً أوسع للإبتكار. إن الاستثمار في العنصر البشري هو حجر الأساس لأي تقدم مستقبلي في قطاع الفضاء، وما تحقق من نتائج يؤكد نجاح هذا النهج». كما أكدت المهندسة عاشة الحصرم رئيس قسم تصميم الأقماع الصناعية في الوكالة «أن هذا البرنامج نموذجاً عملياً للاستثمار في تنمية رأس المال البشري في مراحل مبكرة، من خلال ربط الطلبة ببيئة بحثية تطبيقية بإشراف خبراء متخصصين في قطاع الفضاء، بما يسهم في بناء مهارات التفكير العلمي، وتحفيز الابتكار، وتعزيز القدرة على تطوير حلول بحثية متقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا».

العلمي المباشر»، مقدماً خالص شكره لمجلس إدارة مدارس الإيمان والإدارة المدرسية والتعليمية والمعلمين والطلبة وجميع من أسهم في تحقيق هذا الإنجاز من خلال التعاون البناء والتفاني في تنفيذ الأبحاث العلمية بروح يملؤها الشغف وحب التحدي وتحقيق الإنجازات. من جانبها، أكدت مريم الملا رئيس قسم الموارد والخدمات في الوكالة أن البرنامج يجسد التوجه المؤسسي نحو تعزيز المسؤولية المجتمعية وبناء القدرات، مشيرة إلى أن «هذا التعاون يعكس رؤية الوكالة في تمكين الشباب منذ المراحل الدراسية المبكرة، وتحويل التعليم إلى تجربة

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز البحث العلمي وبناء القدرات الوطنية تم تكريم وكالة البحرين للفضاء تقديراً لدورها في دعم برنامج بحثي تعاوني مع مدارس الإيمان، الذي شمل الإشراف العلمي والتقني على ستة أبحاث طلابية متخصصة في مجال الفضاء وعلومه.

وقد حقق البرنامج نتائج متميزة تطلت في قبول أربعة أوراق بحثية من المشاريع التي أشرفت عليها الوكالة للمشاركة في مؤتمر الملاحة الفضائية لعام 2026 في أنطاليا، أحد أكبر المؤتمرات الدولية المتخصصة في قطاع الفضاء والملاحة الفضائية، الذي يجمع نخبة من الباحثين والخبراء من مختلف دول العالم.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء أن هذا النوع من البرامج يُملأ أحد المسارات الاستراتيجية للوكالة في تمكين الكفاءات الوطنية، قائلاً: «يُملأ هذا البرنامج خطوة مهمة في الاستثمار المبكر في العنصر البشري، حيث تعمل على ربط الطلبة بالبحث العلمي التطبيقي في مجال الفضاء، بما يسهم في إعداد جيل قادر على الإبداع والمنافسة في المجالات العلمية المتقدمة، إن قبول أربعة أبحاث من إنتاج الطلبة في مؤتمر دولي يعكس جودة المخرجات وأثر الإشراف